

«الأنباء» تنشر رد الحكومة على اقتراح أسامة الشاهين حول إبراز الغزو العراقي في المناهج

الحكومة: ترسيخ قيم المواطنة لدى الطلبة وإطلاعهم على الحقب التاريخية



د.خالد العازمي ود.صبيح المخيزم ود.حسين الانصاري خلال الاجتماع



جانب من أحد اجتماعات لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد

سلطان العبدان

أكدت الحكومة موافقتها على أي اقتراح نيابي يهدف إلى ترسيخ قيم المواطنة والولاء للوطن. وجاء ذلك في ردها على الاقتراح برغبة الذي قدمه النائب أسامة الشاهين، وحصلت «الأنباء» على نسخة من الرد. وأحالت اللجنة التعليمية تقريرها بشكل مسبق إلى المجلس الذي نص على أنه بالنسبة لإبراز وتثبيت مجريات وتسمية «الاحتلال العراقي» للمكوث ودروسه وعبره في المناهج التعليمية الإلزامية في مدارس التعليم العام والخاص، وبعد المناقشة وتبادل الآراء، انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها إلى الموافقة عليه. وجاء رد الحكومة ممثلة بوزارة التربية كالتالي: بالإشارة إلى الموضوع بشأن الاقتراح المقدم من عضو مجلس الأمة أسامة الشاهين بشأن إبراز وتثبيت مجريات وتسمية الاحتلال العراقي للمكوث ودروسه وعبره في المناهج التعليمية الإلزامية في مدارس التعليم العام والخاص، نود افادتكم بأن وزارة التربية تفتن جهود مجلس الأمة وخصوصاً حرصهم على اطلاع أبنائنا

ولما كانت دماء أبناء وبنات الكويت الطاهرة والتي سالت في محنة الغزو والاحتلال العراقي الغاشم للمكوث في 2 أغسطس 1990 وفي مواطن عديدة قبل وبعد ذلك، ولما كانت التسمية السلمية والرسمية في قرارات الأمم المتحدة ووجدان الشعب الكويتي هي «الاحتلال العراقي»، لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي: إبراز وتثبيت مجريات وتسمية «الاحتلال العراقي» للمكوث ودروسه وعبره في المناهج التعليمية الإلزامية في مدارس التعليم العام والخاص.

الذي يجب أن يعبر عن حقبة زمنية مرت وعانتها الكويت والكويتيون ولا نقبل استبداله أو تغييره. وختاماً، نكرر الشكر والتقدير لجميع أعضاء مجلس الأمة ونؤكد على الترحيب بأي مقترح يهدف إلى ترسيخ قيم المواطنة والولاء للوطن لدى أبنائنا الطلبة وإطلاعهم على الحقب التاريخية (الماضي والحاضر والمستقبل)، وضرورة تعاملهم مع الأحداث التاريخية من المنطلق العقلي لا العاطفي واخذ الدروس والعبر مما حدث وإبراز دور الأبناء والإجداد في مواجهة

وطرق التعليم والتقويم لتحقيق أهداف المواطنة، حيث تأتي المواد الاجتماعية بصفة خاصة والمواد الدراسية الأخرى كالعلوم والرياضيات واللغات والدراسات الإسلامية من أهم الأوعية لتعليم المواطنة، فاختيار مقدرات ومحتوى ومهارات وقيم مناهج الاجتماعية من أهم الأساليب لتوصيل المعرفة للمواطنة إلى أبنائنا الطلبة، حيث أنه لا يمكن أن نقوم بالغاء أو تغيير أو اختزال الحقب الزمنية والظرفية وخاصة الغزو العراقي الغاشم على الكويت، وهذا هو المفهوم

تحقيق المواطنة، حيث شملت كتب المواد الاجتماعية المقررة على مختلف المراحل التعليمية عدة مسميات مثل: العدوان العراقي الغاشم، والغزو العراقي، وغزو النظام البائد العراقي، وقوات الاحتلال، والاحتلال الغادر، والعدوان العراقي، كل فيما يتناسب مع صياغة الموضوعات. أن وزارة التربية ليست ضد ترسيخ نهج وحدة الشعوب العربية وإعادة العلاقات مع جمهورية العراق حالياً، إلا أنها تؤكد ضرورة تعزيز قيم المواطنة والوطنية

السويط: ما أسس تشغيل خدمات تكنولوجيا الجيل الخامس لشركات الاتصالات؟



وجه النائب ثامر السويط سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح جاء فيه: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

- 1 - ما الأسس والمعايير التي اعتمدها الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات لتشغيل خدمات تكنولوجيا الجيل الخامس لشركات الاتصالات مقابل مليون دينار كويتي وتدفع مرة واحدة؟
- 2 - لماذا لم يطرَح تشغيل خدمات تكنولوجيا الجيل الخامس بمزايدة لشركات الاتصالات رغم أن المادة (21) من قانون الهيئة تتيح ذلك؟
- 3 - هل منحت الهيئة التراخيص لشركات الاتصالات وفقاً لدراسة أو استشارة؟
- 4 - لماذا تخلت الهيئة عن الصلاحيات المخولة لها في المادة 21 من قانون إنشائها؟ وما السبب في منح تراخيص بتشغيل خدمات تكنولوجيا الجيل الخامس بمقابل غير مناسب، رغم أن هذه التراخيص تروء وطنية نص الدستور على حفظها وحسن استغلالها؟

الحمد: شهداء مسجد «الصادق» شهداء الإرهاب وليسوا ضحايا كوارث



قال الناشط السياسي والمرشح السابق لانتخابات مجلس الأمة م. أحمد الحمد إن محاولات البعض تصنيف شهداء مسجد الإمام الصادق (ع) على أنهم ضحايا كوارث طبيعية أو إرهاب تحت مظل هذا البند في مكتب الشهيد تعتبر استخفافاً بدم شهداء الكويت كلهم، مستغرباً هذا التصنيف الغريب خاصة أن شهداء مسجد الإمام

الصادق (ع) ضحوا بدمائهم الزكية نيابة عن كل أهل الكويت. وأضاف الحمد مؤكداً أن كل الكويتيين الشرفاء دون استثناء يرفضون التقليل من أهمية وقيمة أي كويتي شريف آخر حيا أو شهيدا، مشدداً على أن قيمة الشهداء وتقديرهم هي من قيمة الوطن والمواطن وكرامتهم وعزتهم وماضيهم ومستقبلهم.

وأوضح الحمد أن مرة تلو الأخرى يعمل البعض للأسف على شق الوحدة الوطنية ويحاول جاهداً إفراغ التضحية الكبيرة والحدث المؤلم من مضمونه، حتى يقوم خياليهم المريض بمحاولة نزع صفة الشهادة المشرفة عن شهداء مسجد الصادق (ع) متجاهلاً موقف سمو الأمير عندما سماهم «هنولاً عيالي». وأكد الحمد أن هذه المحاولات البائسة ستبوء حتماً بالفشل كما باءت قبلها محاولات تعيسة حاولت النيل من وحدة صف المجتمع الكويتي الصلب والمتفاني في الدفاع عن الكويت والكويتيين وقضايا الحق والعدل في الداخل والخارج. وحتم الحمد مطالبا بإعادة النظر في تصنيف شهداء مسجد الإمام الصادق (ع) وإدراجهم تحت البند الأول لأنهم واجهوا الأعداء وارتقوا مع الشهداء الأبرار وهم يؤدون صلاة الجمعة في شهر رمضان المبارك.. ذهبوا ولم يعودوا إلى أهليهم وذويهم واختار لهم المولى المكان الأفضل في جنات الخلد بإذن الله.. بينما اختار البعض لذراهم الطبية لافتات الكوارث الطبيعية.

وجه 7 رسائل إلى الوزراء المعنيين

العدساني يطلب تزويده بميزانية «الدرة» والسيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة



رياض العدساني

الشركة ومديرها العام، موضحاً أنه إذا أخذ رئيس مجلس الإدارة قرارات خارج مجلس الإدارة دون وجود تفويض فيعتبر ذلك قراراً باطلاً وليس له أساس قانوني. وتساءل العدساني عن الأسس والمعايير والسند القانوني واللائحي الذي استند إليه رئيس مجلس إدارة الشركة لتعطيل أعمال الشركة، علماً بأنه وفق الإجراءات اللائحية فإن مجلس الإدارة والمسؤول عن المدير العام ويستمد مهامه من مجلس إدارة الشركة، مؤكداً أنه على الوزراء المختصين تحمل مسؤولياتهم وتسيط الضوء على شركة الدرّة وما يجري فيها من تدخلات ومن الممكن أن تشل وتعطل أعمالها وتعرقل مصالح المواطنين وكذلك مصالح موظفي الشركة، وخلص العدساني إلى أن شركة الدرّة هدفها الأساسي استخدام العمالة المنزلية وبأسعار معقولة،

وجه النائب رياض العدساني 7 رسائل إلى الوزراء المعنيين بشركة الدرّة وهم وزراء المالية والداخلية والصحة والشؤون الاجتماعية والشؤون الاقتصادية والعدل والتجارة كل فيما يخصه كون أعضاء مجلس إدارة الشركة ممثلة بعضو من هيئة الاستثمار ومؤسسة التأمينات والخطوط الجوية الكويتية وشؤون القصر والأعضاء الاستشاريين هم الداخلية والصحة والقوى العاملة. وقال العدساني: وجهت سؤالاً برلمانياً بخصوص شركة الدرّة وما تمر به من عراقيل وتدخلات من قبل رئيس مجلس إدارتها وسحب صلاحيات المدير العام من غير سند قانوني، ولهذا الأمر وجهت السؤال البرلماني إلى وزير الشؤون والتجارة وطلبت منه تزويدي بنسخة من محضر مجلس الإدارة الأخير الذي يتضمن تشكيل المجلس وكذلك تاريخ سحب

الدمخي لإنشاء مركز خاص لحصر المتعثرين مالياً ومساعدتهم



د. عادل الدمخي

قدم النائب د.عادل الدمخي اقتراحاً برغبة لإنشاء مركز يتبع وزارة العدل لحصر ودراسة الحالات الإنسانية المتعثرة مادياً والتنسيق مع الجهات الخيرية لمساعدة تلك الحالات. وقال في مقدمة اقتراحه إن كثيراً من المواطنين يعانون من بعض المشكلات التي تلاحقهم من تعثر في الوفاء بالتزامات المالية الخاصة بهم من نفقات ومديونيات في وطنهم بلد الإنسانية الذي يعم خيريه على الكثير من غير أبناء الوطن. ونص الاقتراح على إنشاء مركز خاص يتبع وزارة العدل لحصر ودراسة الحالات الإنسانية المتعثرة مادياً وصدر بحقها ضبط وإحضار والتنسيق مع الجهات الخيرية الحكومية والأهلية وتوجيهها لمساعدة تلك الحالات.

قرية النجاة الإنسانية

انتظرونا يوم عرفه

برعاية
الأنباء
ALNAJAT CHARITY

1800082 | alnajat.org.kw

صور للتبرع